حيدر آباد - مجموعة عمل تنفيذ توصيات مجلس الإدارة/اللجنة الاستشارية الحكومية
الأحد، 06 نوفمبر 2016 – من الساعة 11:00 ص إلى الساعة 12:00 م بتوقيت الهند
اجتماع ICANN57 | حيدر أباد، الهند

أولوف نوردلينغ: السيدات والسادة، سنواصل حديثنا قريبًا. لذا، نرجو أن يلتزم كلٌ بمقعده.

وهذا هو الاجتماع الثاني. هلا التزمتم بمقاعدكم رجاءً. سوف نبدأ قريبًا.

الرئيس شنايدر: هذا هو الاجتماع الأخير قبل مغادرة الطائرة. لا، نرجو منكم التفضل بالجلوس. سنواصل جلستنا مع مجموعة عمل تنفيذ توصيات مجلس الإدارة/اللجنة الاستشارية الحكومية من أجل محاولة تحسين فعالية مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. ولقد حدثت بعض المناقشات المثيرة للاهتمام مع مجلس الإدارة خلال الأيام القلية الماضية بشأن فهم المشورة التي قدمناها إلى مجلس الإدارة في هلسنكي.

وبإمكان السيد ماركوس كومر، أحد أعضاء مجلس الإدارة، المشاركة في هذا الأمر. وإنه لأمر مثير بعد مرور 18 عامًا على إنشاء مؤسسة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية، فلازلنا نجاهد على الصعيدين كليهما لفهم كيفية عملنا بالفعل، فهم ماهية التوقعات بالإضافة إلى التعرف على العمليات المتعلقة بالتفكير في المشورة والتعامل معها. لذا فلازال أمامنا الكثير من العمل. وسأتوقف هنا وأتيح لكم المجال. وفيما يتعلق بتعزيز التنوع الثقافي، أوج أن أقول كلمة واحدة لزميلي السويسري.

[يتحدث لغة أخرى غير الإنجليزية.]

وبهذا، أعطي الكلمة لرؤساء مجموعة عمل تنفيذ توصيات مجلس الإدارة/اللجنة الاستشارية الحكومية بالمشاركة. شكرًا لكم.

ملاحظة: فيما يلي المخرجات الناتجة عن التدوين النصي لملف صوتي إلى ملف word/مستند نصي. ورغم أنّ التدوين النصي دقيق إلى حد كبير، فقد يكون غير مكتمل أو غير دقيق في بعض الحالات بسبب الفقرات غير المسموعة والتصحيحات النحوية. ويُنشَر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي، إلا أنه لا ينبغي أن يعامل كسجل رسمي.

ماركوس كومر: شكرًا لك، توماس. معكم ماركوس كومر. أود أن أعتذر لبعض زملائي بمجلس الإدارة الذين هم أعضاء بمجموعة عمل مجلس الإدارة/اللجنة الاستشارية الحكومية في اجتماع آخر يعقد حاليًا مع أمين السجل ومجموعة أصحاب المصلحة للسجلات. وشعر السيد كريس ديسبين بأنه من الأفضل البقاء مع المجموعة الأخرى، حيث تناقش المشكلة ذاتها التي تناقشها اللجنة الاستشارية الحكومية. وهذه هي مشكلة المنظمة الحكومية الدولية.

لنتناول ما أورده السيد توماس عن صعوبة ما يواجهه مجلس الإدارة، فهما ثقافتين مختلفتين في الأساس. ولا يتكوم مجلس الإدارة من أفراد ودبلوماسيين حكوميين. حيث يتكوم مجلس الإدارة من خبراء تكنولوجيين ومحامين، وما إلى ذلك. وهم ليسوا معتادين على طريقة عمل الحكومات والطرق الأخرى المطبقة. و --

متحدث غير معروف: هلا تحدثت بالقرب من الميكروفون؟

ماركوس كومر: عذرًا. أعتذر بشدة. ولكني قلت أنهما ثقافتين مختلفتين وهذه عملية تعليمية. وبذلك، أفسح المجال للسيدة منال، الرئيس بالمشاركة، لبدء تقديم العرض.

منال إسماعيل: شكرًا لك، ماركوس. وطاب صباحكم جميعًا. مرحبًا بكم في اجتماع مجموعة عمل تنفيذ توصيات مجلس الإدارة/اللجنة الاستشارية الحكومية. ويشغل السيد ماركوس كومر عضو مجلس الإدارة عضوية مجموعة عمل تنفيذ توصيات مجلس الإدارة/اللجنة الاستشارية الحكومية ومن اللجنة الاستشارية الحكومية السيد منال إسماعيل، ممثل مصر في اللجنة الاستشارية الحكومية.

وبالنسبة لهؤلاء الذين يتساءلون، يشير المصطلح BGRI إلى مجموعة عمل تنفيذ توصيات مجلس الإدارة/اللجنة الاستشارية الحكومية. وإذ لم يجدي ذلك نفعًا، فإنها

مجموعة عمل مشتركة بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة تم إنشاؤها في الأساس بموجب التفويض للإشراف على تنفيذ التوصيات المتعلقة باللجنة الاستشارية الحكومية الناتجة عن مراجعات المساءلة والشفافية 1 و2 ولكن جرى الانعقاد مرة أخرى بعد ذلك للنظر في فعالية مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التي قدمتها إلى مجلس الإدارة.

ولقد ساعدني الأمين العام للجنة الاستشارية الحكومية التابعة للمجموعة الأسترالية للتحسين المستمر على إعداد التقرير. بالإضافة إلى ذلك، بخصوص هذا الاجتماع، سنركز على ثلاث نقاط من بين النقاط التي أثرناها في التقرير. لذا، هلا انتقلنا إلى الشريحة الأولى من العرض التقديمي، رجاءً.

ففي هلسنكي، وافقت اللجنة الاستشارية الحكومية على صقل الوصف الحالي لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، ووافقت على إنشاء قالب يشمل جميع الجوانب التي يُحتاج إلى النظر فيها في أي من مشورات اللجنة الاستشارية الحكومية، وتمت الموافقة تجريبيا على إجراء تبادل بعد البيان مع المجلس لضمان فهم مشترك لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية المنصوص عليها في البيان، كما وافقت على خطة العمل المقترحة من طرف مجموعة عمل تنفيذ توصيات مجلس الإدارة/اللجنة الاستشارية الحكومية المتعلقة بالأنشطة التي يتعين إنجازها ما بين الدورات، بين اجتماعات هلسنكي وحيدر أباد وما بعدها.

وكان هذا اقتباس من بيان مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في هلسنكي.

لذا ما الذي يشكل مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية؟ فهذا ما ناقشناه حاليًا بخصوص الأمور التي تشكل مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية على الموقع الإلكتروني للجنة الاستشارية الحكومية.

إذًا فالسؤال هو: هل نحتاج إلى أية تعديلات أو توضيحات أو مزيد من الشرح لمحتوى الموقع الإلكتروني؟ لذا، أعني، إذا كانت لدينا أية تفاعلات الآن، فيمكننا مناقشتها. ويمكننا الانتظار لنهاية العرض التقديمي. أو، إذا كنت بحاجة إلى مزيد من الوقت، نريد أن نعرف ما إذا كان لديك أية ملاحظات في هذا الصدد أم لا.

وفي الوقت نفسه، إذا انتقلنا إلى الجانب التالي -- فهذا يتعلق أيضًا بمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية وما ينبغي فعله مع وضوح مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بحسب ما أوضحه السيد توماس وماركوس للتو.

وتلك هي بعض الكلمات الرئيسية بخصوص ما يلزم وضعه في الاعتبار بحسب المناقشة التي أجريت في هلسنكي بالإضافة إلى المناقشات بشأن مسار مساءلة انتقال IANA.

لذا أعتقد أنه من البديهي القول بأن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ينبغي أن تتسم بالوضوح، وينبغي أن تشير إلى المشورة التي تحظى بالإجماع مقابل المشورة التي لا تحظى بالإجماع. وكان هذا نتاج مناقشات مجموعة العمل عبر المجتمعات. وتتضمن أساسًا منطقيًا للمشورة. بالإضافة إلى نتائج السياسة العامة المستهدفة. والعناصر القابلة للتنفيذ. وبالطبع، مع الأخذ في الاعتبار أن كل هذه الأمور لا تنطبق على جميع جوانب المشورة التي نقدمها لأنه في بعض الأحيان نقدم المشورة بشأن أمور متعلقة بفعالية إجراءات ICANN والتخطيط للاجتماعات والأمور المشابهة لذلك. وفق بعض الأحيان قد تأتي المشورة في صورة مبادئ رفيعة المستوى. لذا لا يلزم تضمين العوامل القابلة للتنفيذ، على سبيل المثال. لذا ينبغي أن نضع هذا الأمر في الاعتبار، إلى أقصى حد ممكن، فهذه هي العوامل التي جمعناها من المناقشات التي أجريناها في هلسنكي وغيرها.

لذا سأتوقف هنا مؤقتًا وأنظر في تعقيباتك أو ملاحظاتك أو تساؤلاتك بشأن أول جانبين قبل الانتقال إلى الرئيس بالمشاركة لمناقشة بيان ما بعد مجلس الإدارة/اللجنة الاستشارية الحكومية.

فلتتفضل ممثل إيران.

ممثل إيران: أجل، منال. شكرًا جزيلاً لكم. وشكراً لأعضاء مجلس الإدارة. أريد فقط تكرار ما قلته في الاجتماع السابق. وينبغي أن نتوخى الحذر الشديد بشأن استخدام المشورة بالحرف الاستهلالي "أ"، والتي تتعلق باجتماعات محددة للغاية. لذا فأنا لا أشعر بالراحة حيال الجزء الأخير، الجزء التاسع، بخصوص الأمور المتعلقة بفعالية إجراءات ICANN وما إذا كان ينبغي تقديم المشورة بشأنها أم لا. فذلك ليس نوعًا من تقديم المشورة. فهذه وجهات نظر أو بيان. فذلك ليس نوعًا من تقديم المشورة. ولا ينتمي إلى السياسة العامة مباشرةً. فهي اتفاقية وظيفية. لذا لا ينبغي أن نطلق كلمة مشورة على أمر لا يُعد مشورة. وينبغي أن نكون حذرين للغاية فنحن الآن عرضة لتدقيق المنظمة الداعمة واللجنة الاستشارية. وهما ينظران فيما ما إذا كانت هناك أية نتائج وما إلى ذلك. وهذه نقطة ينبغي أن نتوخى الحذر حيالها حقًا. وأرى أننا وضعنا عدة أمور تحت مسمى المشورة في الاجتماع السابق. وينبغي أن نكون حذرين جداً حيال ذلك. هذا أمر أود الإجابة عنه في أقل من دقيقة واحدة لعضو مجلس الإدارة الموقر وهي مسألة لا تتعلق بما إذا كانت تتحدث اللجنة الاستشارية الحكومية بدبلوماسية أم لا. إنها مسألة إجماع. فعندما نصل إلى إجماع في الآراء، تكون مضطرين إلى استخدام بعض الكلمات التي يمكن أن يقرأها الناس وفق مرادهم، ويمكن أن يفسروا لحكومتهم أنها كانت صحيحة لأن هذه الكلمة توضح ذلك.

لذا بشكل أو بآخر، أود أن أقول، إنه أمر غامض للغاية.

ولا يمكن أن يكون الأمر مختلفًا.

وفي منظمات عمل الحكومة، تتوافر هذه الأمور جميعها. وهم يطلقون على ذلك الغموض البناء. شكرًا لكم.

ماركوس كومر: إذا كان بإمكاني التعقيب على ذلك، لذا كما تعلمون، لقد عملت لصالح الحكومة لفهم ذلك الأمر بالكامل. ولكن لا يتحلى جميع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة نفسها. وأعتقد أن هذا جزء من المشكلة. كما أعتقد أن أعضاء مجلس الإدارة يفضلون أمرًا ما يمكن تطبيقه مباشرةً. وبالتالي فهم يعلمون ماهية الأمر. وبالتالي فإن المبادئ رفيعة المستوى

غالبًا ما تكون مليئة بما أسميتموه بصورة بليغة الغموض البناء. ويرجع ذلك إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يواجهون صعوبات في تفسير ما ينبغي فعله. والآن، يتمثل جزء من المشكلة في أنه ليس بمقدورنا النظر في مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بالفعل من اجتماع هلسنكي نظرًا لزيادة أعباء العمل. ونعتذر بشده على ذلك. ويعوق ذلك التقدم المحرز في مجموعتنا إلى حدٍ ما حيث إننا لم نتمكن من مناقشة الأمر بعمق. ولكن نأمل أن نتمكن من إجراء شيء ما في هذا الصدد. ولكن، من فضلكم.

منال إسماعيل: ردًا على الجزء الأول الذي أثرته، كافوس، المشورة بشأن أمور متعلقة بفعالية إجراءات ICANN، هذا اقتباس من المحتوى المتوفر حاليًا على الموقع الإلكتروني. لذا، إذا كان هناك أمر يلزم تغييره أو فصله عن وصف مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، فأعتقد أن هذا الأمر يتعلق بمرحلة ما قبل المناقشة بالإضافة إلى ما نحتاج إلى تضمينه في شرح مكونات مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. ولكن قبل أن ننتقل إلى الشريحة السابقة، اسمحوا لي أن أعطي الكلمة لممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، من فضلكم.

ممثل مفوضية الاتحاد الإفريقي: منال وماركوس، أود أن أعبر لكما عن جزيل شكري على هذا التقديم. وأود الإشارة إلى أمر بالغ الأهمية. حيث إن كل ما قُلته وقدمته رائع جدًا. ولكن هناك مشكلة.

بالنسبة لأفريقيا، على سبيل المثال، أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية توصيات لمجلس الإدارة. وقد تم التوصل إليها عن طريق الإجماع. وقد تم تكرار ذلك عدة مرات في بيانات مختلفة. ولكن لم يكن هناك تأثير، لم يكن هناك رد حتى الآن.

لذا ما المقصود باستخدام مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية أو توصيات اللجنة الاستشارية الحكومية المقدمة إلى مجلس الإدارة؟ وأعتذر عن الإصرار على هذا الأمر. ولكننا نشعر بالإحباط وخيبة الأمل الشديدتين تجاه نتائج هذه التوصيات التي تبحث أفريقيا عن حلول لها خارج نطاق ICANN.

وقد يؤدي هذا إلى بعض الخلل التنظيمي، خاصةً في مجال موارد الإنترنت. لذا أعتقد أنه لا مانع من تناول توصيات اللجنة الاستشارية الحكومية. ولكن، إذ لم تأخذ ICANN أو مجلس الإدارة هذه التوصيات بعين الاعتبار، فماذا ينبغي لنا فعله؟ كما أن مثال أفريقيا واضح تمامًا، ويعرض ويسلط الضوء على عدم فعالية هذه التوصيات التي نقدمها.

ماركوس كومر: إذا سمحتم لي، سأعقب على ما أوردتموه.

نحن على دراية تامة بهذا الحل. وأنا أستوعب سبب شعوركم بالإحباط. وهذا أمر نتطلع إليه، وليس بإمكاني التعليق على هذا الأمر الآن. ولكن ليس هذا جزءًا من الغموض البناء.

وعلينا إجراء مناقشة مسألة الغموض البناء في التوصيات. كما أن المثال الذي أوردتموه هنا مختلف تمامًا. بالطبع.

منال إسماعيل: لذا هل لدينا أية تعقيبات على هذه الشرائح أو المعلمات التي يلزم تنفيذها أو تضمينها أو مراعاتها في أي مشورة للجنة الاستشارية الحكومية؟ إذ لم يكن الأمر كذلك، يمكننا الانتقال إلى الشريحة السابقة حتى يتمكن كل شخص من إلقاء نظرة فاحصة على ما يتضمنه موقعنا الإلكتروني حاليًا بشأن مكونات مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية.

لذا أعتقد أنه بإمكاننا قراءة هذا المحتوى.

تتطلب لوائح ICANN الداخلية أن يأخذ مجلس الإدارة في حسبانه مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية والتي تنص على أن "اللجنة الاستشارية الحكومية قد تتبنى ميثاقها أو مبادئ التشغيل الداخلية أو الإجراءات لتوجيه عملياتها".

كما عمل أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية على أساس أنّ أي مشورة صريحة في أي شكل مكتوب تشكّل نوع المشورة المتوقعة في اللوائح الداخلية. ومن حيث الممارسة

العملية، تواصل اللجنة الاستشارية الحكومية -- فإنّ اللجنة الاستشارية الحكومية تقدم أنواعًا مختلفة من المشورة الخطية تقدِّمها إلى مجلس الإدارة، تشمل: الخطابات التي يوقّع عليها رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية نيابةً عن اللجنة الاستشارية الحكومية. البيانات الرسمية والتقارير التي أقرتها اللجنة الاستشارية الحكومية في اجتماعات حضر المشاركون فيها شخصيًا وفيما بين الدورات، أو وثائق "المبادئ" الأساسية التي يتم إعدادها عادة على مدى اجتماعات اللجنة الاستشارية الحكومية متلاحقة تتم وجهًا لوجه، بالإضافة إلى وثائق "القضايا" بما فيها وثائق القضايا المؤقتة. كما أن تركيز مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ينصب على مشكلات السياسة العامة في المقام الأول. كما أن هناك حالات تقدم فيها اللجنة الاستشارية الحكومية المشورة بخصوص أمور تتعلق بفعالية إجراءات ICANN لتسهيل التعاملات بين الدوائر الانتخابية لـ ICANN بشأن دعم عملية وضع السياسات؛ على سبيل المثال، التعليقات التي صاغتها اللجنة الاستشارية الحكومية بخصوص تكرار اجتماعات ICANN. وفي النهاية، يقدم الموقع الإلكتروني للجنة الاستشارية الحكومية المشورة اللازمة بخصوص كل هذه الفئات.

لذا هذا هو النص المتاح لدينا حاليًا. وهذا هو النص الذي ننتظر إبداء ملاحظاتكم عليه وما إذا كان يحتاج إلى تعديل أم لا. أعني، إن الأمر بين أيديكم.

تفضل كافوس.

ممثل إيران: هل يمكننا وضع عنوان لبعض هذه الأمور التي ذكرناها، على سبيل المثال، بلاغ بسيط من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية إلى ICANN أو أمور مشابهة، ليس مثل مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بالحرف الاستهلالي "أ"؟ هل يمكننا وضع عنوان آخر لهذه المسألة؟ طلب؟ دعوة؟ توصية؟ يمكننا القول إنها المشورة بالحرف الاستهلالي "أ" المقدمة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية -- إلى مجلس الإدارة على النحو الوارد في اللائحة الداخلية والتي يتم وسمها أو عنونتها دائمًا باسم المشورة بالحرف الاستهلالي "أ". وأية تعقيبات أخرى لها دلالات ومعاني مختلفة وما إلى ذلك.

وبخلاف ذلك، يتداخل الأمر مع المواقف. ولا أعتقد أنك إذا أردت القيام بشيء ما مع مجلس الإدارة، فعليك أن تطلب منه وضع أساس منطقي لهذا الطلب النموذجي الذي يتعلق بأمر ما. فما هو الوضع الراهن. أو علينا التحقق مما إذا كان الأمر يتفق مع اللائحة الداخلية أم لا. لذا هذا طلب للتحسين. ويتوجب علينا توخي الحذر حيال ذلك. شكرًا لكم.

منال إسماعيل: اسمحوا لي أن أحاول فهم تعليقك بشكل صحيح.

حسنًا، هل تقصد أن الخطابات من رئيس المجلس نيابة عن اللجنة الاستشارية الحكومية لا تعتبر مشورة من اللجنة الاستشارية الحكومية وبالتالي لا يجب أن تتضمن كل هذه التدابير بداخلها؟

ممثل إيران: إن كان الخطاب الموجه من رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية يطلب فيه بعض التوضيح بشأن بعض النقاط، فلا يعد مشورة من اللجنة الاستشارية الحكومية. ولم يتم مناقشتها على أنها مشورة GAC. ولم تخضع لعملية الإجماع وغير الإجماع. يجب أن لا تحاول أن تخلق حاجزًا بين أي تحسينات لوضعها في المشورة. يمكنك تدقيقها في المستقبل. إذًا، هذه مسألة نحن بحاجة إلى تسويتها بعد 17 أو 18 عامًا. مرة واحدة وإلى الأبد. شكرًا لكم.

منال إسماعيل: لذلك، أتفهم وجهة نظرك. أقصد أنه يجب دراسة هذه النقاط إلى أقصى حد ممكن. وإن كان الخطاب مجرد مراسلة عادية، فربما لا يكون من الواجب النظر فيه. ولكن إن يحوي مشورة من اللجنة الاستشارية الحكومية، فقد يتعين النظر فيه. إذًا، توماس، تفضل. تفضل.

الرئيس شنايدر: شكرًا لكم. مجرد تعليق على هذه المناقشة. في الأساس، يمكن للجنة الاستشارية الحكومية إصدار المشورة في أشكال مختلفة، سواء كان ذلك في بيان أم خطاب. ويمكن أن يتم ذلك بطرق مختلفة.

واحدة من التحديات التي نواجهها نحن ومجلس الإدارة، على وجه الخصوص، تتمثل في تعريف أو تحديد - وأعتقد أن هذا هو ما تقصده - فهم العناصر التي هي مشورة والعناصر التي ما هي إلا مجرد معلومات وهكذا.

هذه هي المشكلة. ومن ناحية أخرى - نحاول منذ سنوات الآن التوصل إلى تعريف أكثر وضوحًا للعناصر التي تمثل مشورة فعلية. لدينا أقسام مختلفة في بيان. ويمكننا أيضًا، عندما يكون لدينا خطاب، عند كتابتنا لخطاب، وضع عنوان خاص في هذا الخطاب ينص على أنه مشورة إلى المجلس أو شيء من هذا القبيل. وهذا لإتمام الفائدة. ولكن، ثمة مخاطر في ذلك والتي تحتاجون إلى معرفتها وأعتقد أن المجلس أيضًا بحاجة إلى معرفتها.

هذا جيد، ولكن عندما نرسل بيانًا من عشر صفحات والأسباب المنطقية وكل شيء، ونرفق مشورة من سطرين تحت عنوان بالخط العريض، ومكتوب فوقها "مشورة" بسبب ضغط الوقت وحمل العمل الزائد، وهي ليست فقط مشكلة بالنسبة لنا لكنها مشكلة بالنسبة للمجلس كذلك، ففي ذلك مشكلة لموظفي ICANN الذي يساعد المجلس في استيعاب المعلومات وغيرها، فالخطر يكمن في أن المجلس لن ينظر لثانية واحدة في الصفحة عشرة من البيان وفي كل ما هو مكتوب قبل وبعد هذين الخطين اللذين يمثلان المشورة. سيقتصر العلى هذين السطرين ويقول هذه هي المشورة، هذين السطرين فقط، وبعد ذلك سوف يسأل من الموظفين ماذا نفعل بهذا.

يكون ثمة الكثير من المعلومات بين السطور أو حتى في السطور والتي تعتبر ضرورية لفهم سبب إصدارنا هذين السطرين في خطر الضياع، ليس بسبب عدم الاهتمام ولكن لأن هناك ببساطة، من أجل الكفاءة، فكلما كانت المشورة مختصرة أكثر، ينظر الناس إلى المشورة باللونين الأسود والأبيض ويتركون الباقي.

وهذا خطر حقيقي. ونحن جميعًا على علم بذلك. عندما يكون أمامنا دراسة من 50 صفحة وتقرأ الملخص الذي يُقدَّر بنصف صفحة، هذا عادي. ولكنكم ربما لا تكون قد حصلت على ما تحتاج إليه.

لذلك يجب أن نكون حريصين في عدم الإفراط في هندسة وهيكلة الأشياء كذلك، لأننا قد نخاطر بضياع السياسة العامة الفعلية التي نحاول تحقيقها أو بجعلها غير مفهومة بشكل تام الأمر الذي يكون غير مفيد أيضًا.

أشير إلى أنه في النهاية نحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على العمل على أساس الحس السليم. آسف لاستخدام هذه الكلمة القديمة للغاية، ولكن كل أمور الهيكلة اللطيفة إن هي إلا أدوات لمساعدتنا على فهم بعضنا البعض. وعلينا أن نعي ذلك.

في النهاية، يتعين على الجانبين أن يكرسا بعض الوقت بشأن الكتابة والقراءة ومحاولة الفهم والتواصل. وعلى سبيل المثال، إذا جاز لي أخذ مشورة هلسنكي حيث لدينا بعض الأمور - أستطيع أن أضرب لكم مثالًا ملموسًا. مثل المشورة بشأن برنامج gTLD الجديد - واحدة من عناصر المشورة المشار إليها، نذهب لبنود عمل تقبل الفصل الآن، لكننا نحاول تنظيم الأمور حيث تكون في عبارة واحدة، وأنا أعي ذلك عن ظهر قلب لأننا نقضي بعض الوقت الآن مع مجلس في مناقشته ويجب تحقيق المتطلبات بشأن الأمن الوقائي والمرونة.

ثم كانت هناك أسئلة من المجلس، حسنًا، ما المتطلبات؟ من يحددها؟ ماذا تتوقع منا فعله عند القول بأنه يجب الوفاء بالمتطلبات؟

وبعد ذلك - لدينا نقاط يجب توضيحها، مثل، حسنا، نحن نتوقع أننا - أن الأمر ليس متروكًا لنا لكي نقول لكم ، لأننا لسنا خبراء تقنيين، أي مستوى من المتطلبات نتوقع منك أن تنظر فيه، لتبين لنا ما فعلت، ما تفعله لجعل لطمأنتنا بأنه يتم الوفاء بهذه المتطلبات.

ثم كنا نناقش، حسنًا، كان بإمكانهم الرد فقط، "نعم، نوافق، يجب الوفاء بالمتطلبات". وبهذا، فقد ردوا على مشورتنا. أو يمكنهم القول بأن لدينا 1500 خبير نعتمد عليهم.

وهكذا، عبارتنا البسيطة مثل المشورة بشأن السياسات العامة، وينبغي تلبية المتطلبات المتعلقة بالأمن والاستقرار الإنترنت، يمكن الرد عليها ومعالجتها بخمسمئة (500) طريقة مختلفة، أو أكثر أو أقل، وذلك تمشيًا مع التوقعات التي ابتغتها اللجنة الاستشارية الحكومية عندما كتبت هذا السطر. وبالطبع إذا كان لديك القليل من المنطق، وقليل من المعلومات الأساسية، قد تعرف أكثر قليلًا، ولكن في النهاية لا توجد وسيلة لتجنب أن يتحدث المجلس واللجنة الاستشارية الحكومية مع بعضهم البعض للتأكد من أن ما نعنيه هو ما يفهموه، ثم أن هذه هي الخطوة الثانية التي، على وجه الخصوص، يحرص رئيس مجلس الإدارة، ستيف كروكر، للغاية على ضمان أن نفهم بعضنا بعضًا.

دعوني أتوقف هنا. أستطيع الحديث عن هذا لساعات، عن هذا المثال فقط لأثبت أمام الناس التحدي الذي نواجهه. فالأمر إذن ليس غاية في البساطة. لا يمكنك القيام بذلك بنموذج أو نشرات بسيطة. إنها في النهاية مسألة حس سليم من إرادة أن نفهم بعضنا البعض وفعل كل شيء في سبيل ذلك.

شكرًا لكم.

ماركوس كومر: هذا مثال جيد جدًا لتوضيح ما قصدته في بياني التمهيدي أن هناك ثقافتين مختلفتين. وأيضًا، قال أحدهم أن نفعل ذلك على أية حال. كما تعلمون، لهذه المسألة أولوية قصوى، حسب اعتقادي، بالنسبة للمجلس والمنظمة للحفاظ على أمن شبكة الإنترنت واستقرارها.

ولكن أتساءل، منال، أيمكننا الانتقال إلى الخطوة التالية والحديث عن المجتمع الشامل؟

منال إسماعيل: نعم، تفضل، بكل تأكيد. ولكي نستوفي جميع النقاط التي نحن بحاجة إلى مناقشتها، يمكننا أن نستمر ويمكننا أن نحاول التوصل إلى نتيجة بشأن النقاط الثلاث في نهاية المناقشة.

إذن --

ماركوس كومر: هل يمكننا النظر إلى -- التالية

منال إسماعيل: هلّا انتقلنا إلى الشريحة التالية رجاءً؟

شكرًا لكم.

ماركوس كومر: شكرًا جزيلاً لكم.

نعم، قلنا في هلسنكي دعونا نقيم مشروعًا رائدًا ودعونا إلى تبادل وجهات النظر بين المجلس واللجنة الاستشارية الحكومية. ولقد أجرينا مكالمة -- أكانت في شهر يوليو؟ أو أوائل شهر أغسطس. ولقد طلبنا الحصول على تعقيب على هذه المكالمة. وأعتقد أنه كان هناك مشاركة كبيرة، وكان هناك مناقشة مثيرة للاهتمام بكل تأكيد. ولكن أعتقد، أيضًا، في النقطة الثالثة، ما تلقيناه من تعقيبات، شرع بعض الناس في المكالمة فعلا في الدخول في مناقشة موضوعية. ولم يكن هذا هو الهدف من وراء إجراء هذه المكالمات. وكانت الفكرة أكثر أن نسأل ما هو المقصود من ذلك، وعلى وجه التحديد ما قاله توماس. هناك أيضًا في بعض الأحيان عناصر بين السطور التي ليست واضحة تمامًا. وربما لم يتم استيفاء ذلك على وجه التمام.

وكذلك، أعتقد أن التعقيبات التي تلقيناها كانت جيدة نوعًا ما، بالنظر إلى أننا أجرينا مكالمة واحدة فقط. لا يسعنا حقيقة عمل استنتاجات من مكالمة واحدة فقط، بل يجب علينا أن نتابع ونجري مكالمة أخرى.

اقتراح واحد أو تعقيب واحد إضافي وبالتفصيل. إذًا، فيما يلي، ربما ينبغي لنا أن نكوِّن مجموعة صغيرة لتناول هذه المسألة من خمسة من أعضاء المجل وخمسة من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية. ولكن المكالمة كانت مفتوحة أمام الجميع. ولكن أعتقد أنني أتفق مع النقطة الأولى أنه ربما من السابق لأوانه استخلاص النتائج. وكذلك، على وجه

الخصوص، لم يرد مجلس إدارة ICANN بعد على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية.

وبالتالي، فإن النقطة الأخيرة هي في الواقع شيئًا يمكن أن ننفذه، بحيث يعرض المجلس نقاطه من أجل التوضيح قبل المكالمة. أعتقد أن هذا اقتراحًا مفيدًا.

ولكن، أعتقد أنه سيكون من الجيد أن يكون له تأثير أشمل. في كثير من الأحيان عندما تسأل عنه في المدخلات، لا تحصل على - لا يُتاح للجميع وقت للرد، ونحن هنا الآن لمناقشته. كيف يمكننا - إذا كنا على استعداد لإجراء مكالمة أخرى كجزء من هذه التجربة لتحسين الاتصالات، ما يمكننا القيام به لتحسين هذه العملية؟ وكما هو الحال في هذا الاقتراح الأخير، يعرض المجلس نقاطه في عملية مفتوحة من أجل التوضيح قبل المكالمة. أعتقد أن هذا اقتراح جيد، ولكن أعتقد أنه يجب علينا، في الوقت نفسه، ترك الأمر أيضًا مفتوحًا للأسئلة التي تطرح أثناء المناقشة.

ولكن، نعم، إيران، تفضل.

ممثل إيران: شكرًا لكم. هل يسع الوقت لإضافة بشأن النقطة الأخيرة؟ عندما يقدم المجلس توضيحًا، سواء ذكر في هذا التوضيح الحاجة أو عدم الحاجة للاجتماعات، بطريقة أو بأخرى. ربما يكون توضيحًا بسيطًا، ولكن ربما يكون هناك سعي للتوضيح. في هذه الحالة، سيكون بمثابة عنصر مفاده أن الحاجة لعقد اجتماع، سواء وجهًا لوجه- لدي بعض الصعوبة أن يكون لدينا شخص واحد فقط من اللجنة الاستشارية الحكومية وعضو واحد من مجلس الإدارة. أفضل، كما ذكرتم، أن يكون هناك 3 إلى خمسة أعضاء منخرطين في (غير مفهوم)، ثلاثة إلى خمسة من...

وشيء واحد مهم جدًا من (غير مفهوم) هو أن الشخص أو الأشخاص الذين يعملون هذا التوضيح، يجب أن يبقوا في إطار المشورة ولكن ليس أن يفسروا فهمهم. فقد يكون هذا خطير إلى حد ما.

شكرًا لكم.

ماركوس كومر: شكرًا لكم. هذه نقطة مهمة للغاية. أعتقد أنه من المقصود أن تكون هنا، نقطة واحدة هنا- مكالمة توضيحية. أعضاء المجلس الذين لديهم مشكلة في فهم ذلك يمتلكون فرصة في السؤال عما تقصدونه بالضبط وبذلك، ودون بدء مفاوضات، يتمكنون من خوض نقاش موضوعي، " لا أنا لا أوافقك." لم يكن هذا فكرة هذه المكالمات. فالغرض منها لم يكن سوى التوضيح، وتفادي هذا النوع من إساءة الفهم الذي ذكره توماس.

هل ثمة نقاط أخرى؟ نعم، أورنولف.

ممثل النرويج: نعم، شكرًا لك، ماركوس. لدى تعليق سريع على المكالمات. أشعر أنني أتوافق مع ما قاله ممثل إيران. أعتقد أن -- المكالمات لتوضيح مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ينبغي ألا تكون في خطر أن يتم تفسيرها، ليس هذا المقصود من المشورة.

لذا، ربما يمكن ترتيب المكالمات مع رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية ونوابه، بسبب أنهر ربما يكونوا في وضع أفضل لإيصال المفهوم الشامل لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. لذا، بدلًا من أن نستدعي اللجنة الاستشارية الحكومية بكاملها كي تشارك وتكون هناك تفسيرات عدة من مختلف أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية.

ويمكن أن تكون هذه فكرة للبدء بها. وبسبب أنني أعتقد أن مسؤولي اللجنة الاستشارية الحكومية المختارين من قبلنا يمكنهم -- إيصال نقاشات اللجنة الاستشارية الحكومية ورسائلها. ربما يكون هذا شيء نحتاج أن نضعه في الاعتبار.

شكرًا لكم.

ماركوس كومر: شكرًا لك على هذا. وهناك بالفعل شريحة أخرى.

هلا عرضتموها؟

إنها تلخص بعض الاقتراحات الأخرى.

هل يمكننا عرض الشريحة الأخرى من فضلكم؟ آه، نعم. إنها هنا. نعم، شكرًا لك.

تعليقات أو أسئلة أخرى؟ أية تعليقات؟

حسنًا، في هذه الشريحة لدينا بعض العروض الملموسة من أجل أن يكون لدينا مكالمة مقيدة أكثر. وهي تتوافق مع ما اقترحه ممثل النرويج. ربما تكون هذه شيئًا يستحق الاعتبار، على ما أعتقد.

نعم، تفضل. باراغواي.

ممثل باراغواي: باراغواي. شكرًا لك، ماركوس.

أعتقد أنه قد حدث خلط من نوع ما. هلا رجعنا قليلًا إلى الشريحة الأولى، من فضلك. نعم -- لا، لا. الشريحة التالية. الشريحة التالية، من فضلك. أرى أن هناك لبس بسبب كثرة التعريفات لكلمة مشورة. أرى مشورة مكتوبة ومشورة واضحة ومشورة مفصلة. ربما ينبغي لنا أن نعرف فيما بيننا، وأن نختار ما نعتبره مشورة، وفي رأيي المتواضع ينبغي أن تكون نصًا مكتوبًا بيد رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية أو بيان مباشر.

الآن ننتقل إلى آخر نقطتين -- لا أعرف أين الشريحة --

ماركوس كومر: إنها الشريحة السابقة.

ممثل باراغواي: نعم، الشريحة السابقة. عذرًا.

ماركوس كومر: ليست هذه. التالي.

ممثل باراغواي: ها نحن ذا.

النقطتان الثالثة والرابعة محيرتان. على الرغم من أننا جميعا نتفق على المبادئ العامة والوثائق وما يتوفر عادة من كذا وكذا وكذا. والنقطة رقم أربعة، والقضايا، والوثائق. وهذه ليست مشورة واضحة. في رأيي المتواضع مرة أخرى، النقطتان رقم واحد واثنين توحي بشكل واضح بأن لديكم شيئًا نريد إيصاله للمجلس؛ ولكن على النقيض، يوجد التباس. ومرة أخرى بالنسبة لكلمة المشورة. مشورة واضحة؟ مشورة مكتوبة؟ مشورة مفصلة؟ من الذي يحدد ما يمثل مشورة واضحة، على سبيل المثال؟

لا أدري. ربما هذا شيء ينبغي نظره.

شكرًا لكم.

ماركوس كومر: نعم، توماس.

ممثل هولندا: شكرًا لك، ماركوس. أعتقد أن وجهة نظر ممثل باراغواي صحيحة كذلك، ولكن أعتقد أنه ينبغي لنا أن نقرر أنه عندما نقدم مشورة في كل مرة، نعطي مشورة مميزة باسمنا. لذا، لا نحتاج أساسًا إلى تحديد أي صورة أو طريقة سنعطي بها المشورة، لأننا -- في كل نقطة سنعطي "مشورة" مميزة باسمنا. وأعتقد أن هذه الطريقة هي الأبسط والأنجع فيما يخص موضوع المشورة.

شكرًا لكم.

ماركوس كومر: شكرًا لكم. كافوس مرة أخرى. إيران نعم. أتفق تمامًا مع ممثل البارغواي في أن النقطتين الثالثة والرابعة ليستا مشورة. وينبغي لنا أن نجد لهما تسمية أخرى. وجهات نظر أو آراء أو أي تسمية أخرى، ولكنها ليست مشورة.

شكرًا لكم.

منال إسماعيل: للتأكد فقط من أننا جميعًا متفقون على هدف واحد، كان هذا نتاج المناقشات بشأن تنفيذ توصيات فريق مراجعة المسؤولية والشفافية، وهذا جاء من اللجنة الاستشارية الحكومية، في الواقع. ولكن مرة أخرى، سنضع هذا لمراجعته الآن. حسنًا، إن أردنا تغيير كل شيء هنا، وهذا سبب أننا نطرح هذا الموضوع للمناقشة.

وفي حينه، على الأقل، وافقنا على أن أي مراسلة مكتوبة، طالما أنها مشورة موسومة، فيحب اعتبارها كمشورة وتطبيق اللوائح الداخلية، إن كانت هناك ضرورة لذلك. هذا بسبب أننا سنكون غير قادرين على تقديم أي مشورة إلا في ثلاثة اجتماعات سنويًا.

سأمنح الكلمة لتوماس، ومن بعده CTU.

شكرًا لكم.

الرئيس شنايدر: شكرًا لكم.

ابدأ. يسرني أن أنتظر دوري. لا تقلقوا.

منال إسماعيل: شكرًا لكم. تفضل.

ممثل اتحاد اتصالات الكاريبي: شكرًا جزيلاً لكم. نايجل كاسيميري، CTU.

بشأن مسألة النقطتين الثالثة والرابعة هناك، فسرت أنها لتغطية أي نواتج قد تأتي من مجموعات عمل اللجنة الاستشارية الحكومية. ولدينا التعديد من مجموعات عمل اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن الكثير من القضايا المختلفة. وربما تكون هذه المجموعات تعمل وتنتج بعض الوثائق المعنية بالمبادئ الشاملة أو تصدر وثائق ذات صلة المشكلات التي تناولوها بالدراسة. وهذه الوثائق يمكن المصادقة عليها من قبل اللجنة الاستشارية الحكومية بكامل أعضائها وإرسالها إلى مجلس الإدارة.

وهكذا- فهمت أن النقطتين الثالثة والرابعة تشملان الحالات من هذا القبيل.

شكرًا.

ماركوس كومر: شكرًا لكم. وفيما يتعلق بهذه المناقشة، أعتقد أن علينا أن نفكر في المفهوم أو المنطق الذي سنستخدمه عند إعطاء المشورة. خلال السنوات الثمانية من مشاركتي في اللجنة الاستشارية الحكومية، في السابق كان هناك فهم واضح في اللجنة الاستشارية الحكومية بأن اللجنة الاستشارية الحكومية لا ينبغي لها أن تصدر مشورة بالمفهوم الذي تريدونه لتغيير السطر 257 في دليل المتقدم في الصفحة 15، ولكن كانت المشورة تُمنح على مستوى أعم، وعلى مستوى سياساتي أكثر، في ضوء الاتفاق الذي ذكرته نصًا بالأمس، أعتقد، أو في مناسبة سابقة، في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس، ووافقت الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على أن دور الحكومات في حوكمة الإنترنت هو إصدار السياسات العامة، الجوانب المتعلقة منها بالقانون الدولي. ولكن يجب ترك إدارة العمليات اليومية إلى الجهات الأخرى، أي الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، ومنها ICANN في حالتنا هذه.

ونخلص من هذا أننا كنا نعطي المشورة عبر المبادئ. وفي حال نظرت إلى مبادئ 2007 بشأن نطاقات المستوى الأعلى العام، كانت هذه هي المشورة. كانت هذه هي النقطة المرجعية، مثل الكتب المقدس للجنة الاستشارية الحكومية من حيث منطق مجلس الإدارة، وما زلنا نحتكم إليها.

وهكذا، فإن المشكلة لا علاقة لها بالثقافة. قال المجلس، نعم، عظيم، مبادئ، جيد. حسنًا. وربما ل يكونوا كلهم متمرسين لحل هذه الإشكالية في إجراءات أو قرارات ملموسة. ونستمر في وجود هذا الصراع بشأن تحديد مستوى التفاصيل ومستوى المسؤولية أيضا الذي ينبغي أن تأخذه اللجنة الاستشارية الحكومية في إرشاد ICANN بطريقة إنجاز الأمور التي هي، بالنسبة لنا، قضايا السياسة العامة المجردة، مثل المساواة والتنوع وحفظ الفرص للجميع، وهكذا.

لذا، هذا تطور ثابت، إن جاز لنا قول ذلك، ولا نزال نرسخ هذا التطور بسبب أننا اكتسبنا الخبرة بشأن المشورة العامة التي كنا نصدرها، وواجه مجلس الإدارة صعوبة في تنفيذها على أرض الواقع حتى وإن قبلها.

ولكن هذا شيء قد نمتلكه -- وأنا أشجع كل الحاضرين إلى عقد هذه المناقشة في الاجتماع القادم مع المجلس، لمتابعة هذا الحديث، لأننا مهما اعتقدنا بشأن مشورتنا وما ينبغي أن تكون عليه، فلن تنجح إلا إن وافقت ما يعتقده المجلس بشأن ماهيتها وما ينبغي أن تكون عليه. ومجددًا، نحن هناك على مستوى الفهم. وهذا ليس له أي علاقة بالنقاط والعناوين المكتوبة بالخط العريض أو غيره. ولكن له علاقة بالتفاهم المتبادل النابع منا وما نتوقعه وما يفعله المجلس بتوقعاتنا -- وما يستطيع وما لا يستطيع المجلس فعله حقيقة مشمول كذلك في الهيكل. وما أربطه أيضًا بموضوع مناقشة مجلس الإدارة -- أسمع المجلس يقول في كثير من الأحيان "نحن لا نضع سياسات. إنها المنظمة الداعمة واللجنة الاستشارية المعنيتان بوضع السياسات. لذلك، عندما تأتون إلينا يكون الأوان قد فات."

والمنظمة الداعمة للأسماء العامة تقول الشيء نفسه. المشاركة المبكرة. "لا ينبغي أن نعطي المشورة إلى مجلس الإدارة. لا ينبغي لكم أن تأتوا إلينا، تتحدثوا إلينا عندما نضع سياسة، بسبب أن المجلس لا يمكنه تغيير السياسة؛ بل يمكنه رفضها فقط، "وهي الطريقة الأكثر فاعلية. وهذا يتناقض تناقضًا أساسيًا مع فهمنا التقليدي لإعطاء المشورة للمجلس ومن ثم سيغير مجلس كل ما نعتقد أنه ينبغي تغييره.

لذلك نحن نواجه تحديًا هنا على المستوى الهيكلي كذلك أن مفهوم راسخ تاريخيًا يتغير في تطبيقه أو في تصوره، ونحن جميعًا، وليس فقط اللجنة الاستشارية الحكومية فقط، بل المؤسسة بأكملها سوف تضطر إلى التفكير في الواجب فعله بهذا الصدد، لأن هناك فجوة بين ما هو مكتوب في اللوائح والتوقعات في أجزاء كثيرة من هذا المجتمع، ونحن بحاجة لمعرفة طريقة للتعامل مع هذا.

ولكن أعتقد، عمومًا، أن تأن المبادئ العامة ليست مشورة وأن إصدار المستندات، فذلك يعتمد على كيفية تأطيرها وكما قال CTU، إنها ليست وثيقة من مجموعة عمل اللجنة

الاستشارية الحكومية، بل هي وثيقة من مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية. وهذه ليست مشورة. إن صادقت عليها اللجنة الاستشارية الحكومية وأرسلت إلى مجلس الإدارة وقال إنها مشكلة. لدينا بعض التوقعات، ونوصيكم بأن تأخذوها بعين الاعتبار، وبعد ذلك تصير وثيقة المشكلة مشورة.

حسنًا، هناك العديد من العناصر الإجرائية التي نحتاج إلى تنفيذها لإيضاح أن شيئًا ما يعتبر مشورة. ولكن لا أعتقد أن النقطة الأساسية هي مناقشة ما إذا كانت النقطة الثالثة والرابعة تمثل مشورة أم لا. ولكن، أول شيء نحتاج إلى فعله هو فهم طبيعة المشورة التي نعطيها، وبعد ذلك نحتاج إلى مناقشة المجلس عما إذا كان ذلك هو نوع المشورة التي يمكنهم معالجتها بالفعل؟ أعتقد أن هذا هو منحنى التعلم الشخصي خاصتي في السنتين الأخيرتين في هذا الدور والذي تحققت أخيرًا من أن التحدي الحقيقي يكمن فيه، بشكل أساسي. والباقي تفاصيل يمكننا أن نحلها بمجرد أن نكون واضحين بشأن الخطوط العريضة. شكرًا جزيلاً لكم.

ماركوس كومر: شكرًا لك توماس، لقد أشرت إلى بعض النقاط الأساسية بشأن وظائف المنظمة وأعتقد أنها كلها صحيحة. ويجب علينا أن ندرسها بطريقة أو بأخرى. ولكن أعتقد أن ذلك سيتطلب مناقشة تتجاوز مدتها نصف الساعة. نرغب في -- وهذا ليس مجلس الإدارة - - لقد رأيتك، آسف. لقد خضنا تجربة إيجابية للغاية في الأعمال الانتقالية عبر مجموعة العمل المجتمعية. وبعد أن عملنا سويًا في أراضينا، ولكن جلسنا جميعًا حول الطاولة. ولما تطورت المشكلات بعد اشتراك المشاركين من اللجنة الاستشارية الحكومية وكافة أصحاب المصلحة، أصبحت كافة الدوائر نشيطة. وفي رأيي المتواضع -- ولست أتكلم نيابة عن المجلس. ولكن أعتقد أن هذا يمهد الطريق لتفادي المشكلات مثل تلك التي نواجهها مع قضية المنظمات الحكومية الدولية حيث لدينا عملية وضع السياسات من جهة واللجنة الاستشارية الحكومية لا تقبل السياسات الموضوعة وتضع المجلي في وضع حرج. يجب أن تختاروا إحدى مجموعتين، ولكن --

الرئيس شنايدر: كان ذلك رائعًا. وبإعطائنا المشورة لمجلس الإدارة، وضعناه في وضع حرج. لن أقول ذلك ثانية، ولكن أفكر في ذلك. أما فيما يتعلق بدورنا في ضوء اللوائح الداخلية والواقع المنظور، فهذه حالة خاصة. شكرًا لك، ماركوس. وإن اضطررنا إلى الاختيار بين مجموعتين، فستكون العواقب غير محمودة. إليكم فرضية -- وضع السياسات يتم من قبل مجموعة واحدة وتقول أن هذا ليس جيدًا. ارفضها. ولكن هذا -- كما قلت، أعتقد أنه سيكون أكثر إنتاجية إن وجدنا حلًا وكان هناك نوع من أنظمة الإنذار المبكر حيث تقول اللجنة الاستشارية الحكومية أننا لا نحب الطريقة ونريد أن نكون جزءًا من هذا وليس فقط كمراقب في مجموعة ولكن كشركاء متساويين بحيث نتناقش حول نتيجة سويًا. ولكن أؤكد أن هذا مجرد وجهة نظر شخصية. ولكن نيكولاس كان ينتظر بفارغ الصبر. وممثل المملكة المتحدة، عذرًا.

متحدث غير معروف: مرة أخرى، سأعود إلى ما سبق أن قلته. أليس هذا صحيحًا؟ إن حاولنا تعريف هذا النوع من المشورة، فقد ينتهي بنا المطاف، كما تعلمون، معطين إشارات أكثر إرباكًا، أليس كذلك؟ ولكن من يحدد ما يمثل مشورة واضحة أو زرقاء أو حمراء أو سوداء، أو أنا لا أعرف - مشورة مشرقة؟ كما تعلمون، نحط نعطي مشورة فقط. وربما ينبغي أن نركز فقط على العطاء، مثلما هو الأمر في النقاط المحيطة بالخطاب تعتبر مشورة واضحة ومباشرة ومحددة بكل تأكيد. لا أدري. وربما يمكننا استخدام كلمات أكثر تحديدًا. أليس هذا صحيحًا؟ وبياننا بالتأكيد هو نصيحة واضحة ومشورة محددة عن شيء بعينه. ربما تكون الإشارة إلى المبادئ الشاملة وغيرها في النقطة 3 أو وثائق المشكلات. والسبب، مرة أخرى، أننا لدينا مشكلة أن مجموعات العمل لا تمثل وجهة النظر الشاملة للجنة الاستشارية الحكومية ككل، أعني. أليس هذا صحيحًا؟ وهو ما يجعل المشكلة أكثر إرباكًا.

شكرًا لكم.

ماركوس كومر: شكرًا لكم. المملكة المتحدة، ثم النرويج.

ممثل المملكة المتحدة: شكرًا لك، ماركوس. كنت سأقول أن النقاط واحد واثنين وثلاثة وأربعة هنا ليست قائمة شاملة. إنها غير شاملة، أليس كذلك؟ أعتقد أننا يجب أن نكون حريصين قليلًا على عدم الإفراط في التعريف فيما يخص ماهية المشورة. ولكن النقطة التي أثارها ممثل هولندا، أعتقد أنها صحيحة جدًا عندما نحاول إيصال ما نعتقد أنه مشورة، نوسمها بهذا الوصف بوضوح. لذا، ربما نستطيع إضافة سطر إلى النص لتوضيح أنه "مشورة بأي صيغة نص بوضوح على أنه كذلك".

مشورة بأي صيغة نص بوضوح على أنه كذلك.

ربما يصور هذا وجهة النظر بشأن التسمية ويمنحنا المرونة بشأن كيفية توضيح المشورة. ولكن تأكدوا من أن هناك تفاهم حقيقي حول أن هذه تمثل مشورة. شكرًا.

ماركوس كومر: شكرًا لكم. لدينا النرويج وسويسرا وكينيا. ووجه الرئيس بإقفال القائمة بعد ذلك لأننا ينتهي الوقت المخصص لنا بعد 12:00. النرويج ثم سويسرا.

ممثل النرويج: شكرا جزيلا لك، ماركوس. أنا موافق بشدة على ما قاله ممثل المملكة المتحدة للتو. وأعتقد أن هذا الأمر قد يساعد بالقدر الكبير، ونحن نريد هذه المرونة. لذا، هذا مقترح جيد للغاية.

تعليق سريع على ما ذكره السيد توماس، رئيسنا، بشأن التحديات التي تفرضها مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية وكيفية التعقيب على مشكلات السياسة العامة التي تمثل شاغلًا لدى اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن عملية وضع السياسات في الدائرة ومنظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد والمنظمة الداعمة للأسماء العامة. وأعتقد أن هذا شيء، وأعتقد أيًا أنك، السيد ماركوس، قد طلبت منا أن يأخذه المجلس بعين الاعتبار ومناقشة كيفية معالجة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية عندما نصنع المشورة بشأن بعد مسائل السياسة العامة التي يجري التعامل معها حاليًا ضمن عمليات وضع السياسات. نود من -- نوصي المجلس بأن هذه المسائل يجب تناولها في عملية

وضع السياسات. ولكن، بكل تأكيد، لا نسأل المجلس فورية اتخاذ القرارات أو الإجراءات لأنها لم تكتمل بعد. وهكذا أعتقد أن، أريد من المجلس أن يناقشها ويعرضها جديًا على اللجنة الاستشارية الحكومية. إذن ماذا يقصد المجلس؟ كيف يمكن إدراج مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في العمليات؟ مثلما نناقش حاليًا مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة، كيف نضمِّن هذه المدخلات في العمليات قبل إرسال القرار النهائي لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة إلى مجلس الإدارة؟ وهو أمر يتطلب بالتأكيد العمل عليه وتطويره. شكرًا لكم.

ماركوس كومر: شكرًا لك على هذا. سويسرا.

ممثل سويسرا: شكرًا جزيلاً. جورج كانسيو، ممثل اللجنة الاستشارية الحكومية نيابة عن سويسرا، للتسجيل.

أعتقد أنني أجد نفسي، بطريقة ما، مرغمًا على التفاعل مع شيء قيل في هذا الموضوع، من قبل ماركوس إن كنت محقًا.

وهذه هي الفكرة التي لدى المجلس، بمعنى من المعاني، للاختيار بين بعض الأطفال أو بعض المدخلات التي قدمتها المنظمات الداعمة المختلفة أو اللجان الاستشارية. وأعتقد أن المجلس ليس مضطرًا للاختيار. بل يجب على المجلس أن يقرر. المجلس كيان حاكم في هذه المنظمة.

وإن كانت هناك مدخلات مختلفة من أجزاء مختلفة من المجتمع، يكون لدى لمجلس التزام ومسؤولية وإجماع وسلطة وكذلك أفضلية لاتخاذ القرارات بناءً على ما فيه المصلحة العامة الشاملة. وأعتقد أنه وجب أن يكون هذا واضحًا. إذن فهو غير مضطر للاختيار بين منتج منظمة واحدة ولجنة استشارية واحدة.

فليس هذا هو دوره. وهذا وفق فهمي للوائح الداخلية.

وإذا كنا نتحدث عن عملية وضع السياسات، فإن الالتزام الخامس، والذي هو ملزم بحق المجلس في اللوائح الداخلية، يوضح عملية وضع السياسات العامة ويتضمن مشورات من الحكومات.

فهو جزء -ليس مستقلًا- من السياسة العامة وعملية وضع السياسات.

وهو جزء من عملية وضع السياسات هذه. لذا، لا يمكنك التفريق بينه وبين عمليات وضع العمليات التي تجريها منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد والمنظمة الداعمة للأسماء العامة. وهي جزء من المزيج حيث يقوم المجتمع بوضع السياسات. وهذا ينطبق على المجلس. والمجلس هو الذي يتوجب عليه التوفيق بين المواقف إذا كانت هناك خلافات داخل المجتمع.

وأعتقد أننا يجب أن نتذكر أن المنظمات الداعمة تصدر توصيات إلى المجلس. فهم لا يتبنون سياسة.

وبما أن اللجنة الاستشارية الحكومية لا تفرض أي شيء، فهي تقدم المشورة فقط. وفيما بين هذه التوصيات وتلك المشورات، فإن نشأ خلاف، فيجب على المجلس اتخاذ قرار، يجب عليه التسوية. أردت فقط تدوين هذه الأفكار في السجل. شكرًا لكم.

ماركوس كومر: أود إيصال خالص شكري لممثل سويسرا والذي هو، بكل وضوح، محام بارع ومتمرس لإعطائي درسًا قانونيًا بشأن ما وصفته بشيء من الاستخفاف على أنه خيار بين مشورتين. ولكني أفهم هذا الشرح تمامًا. وأعتقد أنه على حق. ممثل كينيا التالي.

ممثل كينيا: شكرًا لكم. شكرًا لك، ماركوس. تعليقي هو متابعة ما قاله ممثل سويسرا فيما يتعلق - ما أريد أن أشير إليه من منتدى آخر بشأن استقلالية اتخاذ القرار من قبل المجلس.

وبالنظر إلى الجوانب المختلفة والطرق المختلفة التي تنتهجها المجتمعات المختلفة تجاه المجلس، وأعتقد أنه سيكون من المهم عدم طلب أي شيء آخر غير ما، على سبيل

المثال، يتعين على اللجنة الاستشارية الحكومية القيام به فيما يتعلق بما ستمنحه للمجلس.

وأريد أن استخدام ربما جانبا من وجهة نظري في الحياة حيث، إذا كان المجلس لا يتلقى -- يتلقى المشورة من مجلس الإدارة. وأود أن أميز ذلك عما قاله الزميل ممثل المملكة المتحدة فيما يتعلق بالمشورة. وهو أن المشورة يمكن أن تضم مشورة تنطوي على مسائل ومبادئ. وإذا قمت بإزالة المسائل والمبادئ، فعندئذٍ لا أعرف ما إن كانت المشورة كاملة أم لا. ثم نطلب أن يكون هناك نقاط أو بيانات واضحة جدا من اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يتعلق بما تعتبره مشورة، وحذف مسائل المبادئ، ثم ربما تكن النصيحة غير كاملة. وأعتقد، فيما يتعلق بمسألة كيفية فهم المشورة التي تقدمها اللجنة الاستشارية الحكومية بوضوح، ربما يكون، في رأيي المتواضع، لمجلس الإدارة لثم تسأل أسئلة محددة للغاية للمساعدة في تنفيذ استقلالية اتخاذ القرار وإعطاء قرار بشأن المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية الحكومية وما استنتجه المجلس منها.

وإن منا في عملية حيث يوجد حالة يكون فيها سعي إلى استيضاح كل وثيقة التي يتم إرسالها من قبل اللجنة الاستشارية الحكومية، هناك ربما خطر أن الأسئلة والتوضيحات، على الرغم من أنها قد يكون يجري الرد عليها من قبل القيادة، قد يكون هناك خطر بإجراء عملية تعديل قد تطال المبادئ حيث ينبغي للمجلس أن يطرح ثلاثة أو أربعة أو خمسة أسئلة محددة. وهذا ينهي فترة التوضيح. وبعد ذلك، يقرر المجلس.

بحيث يدرك الجميع ما إذا كانت اللجنة الاستشارية الحكومية في الاجتماع القادم ستكون بحاجة إلى توضيح ما هو الجديد - تعزيز المشورة أو إعطاء مشورة مختلفة فيما يتعلق بمسألة مشابهة أو مسألة لاحقة. بحيث، في رأيي المتواضع، بعد النظر في هذه المسألة، أجد نفسي في حالة تحتم على التساؤل ما إذا كانت، فيما يتعلق بالمشورة التي يعطيها المجلس. وأعتقد أنني قد رأيت هذا في بيئة أخرى حيث تصدر محكمة عليا أحكامًا، ثم يعطي ما يريد أن يطلق عليه مشورة في قراره. ولكن يُترك هذا عمومًا للجمهور والصحافة من أجل أن يتمكنوا من تقديم تقرير عن هذا الحكم الذي يكون عادة وثيقة طويلة جدا ومفصلة.

والآن، في حالة اللجنة الاستشارية الحكومية، وأنا لا أعرف أننا يمكن أن نكون في الحالة نصدر فيها تعزيزًا، على سبيل المثال، بيان أو وثيقة لاحقة وبعد ذلك تفاصيل المشورة التي نعطيها. وأود أن أفكر أنهم يجب أن ينظروا في اكتمال المراسلة وطرح أسئلة محددة ثم طرح المسألة بأسرع ما يمكن حتى لا نتعرض لتأخير في علية التعديل الخاصة بهذه المسألة بشأن ماهية المشورة وبأي وثيقة وأي مشورة تم تلقيها من اللجنة الاستشارية الحكومية. شكرًا لكم.

ماركوس كومر: شكرًا لك على تعليقاتك البناءة. وألاحظ أن منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد توافق على ذلك، وأود أن أشكركم جميعاً على هذه الجلسة البناءة ونعود إلى الدليل لاختتام وقائع الجلسة. فضلًا، منال.

منال إسماعيل: نعم. شكرًا لكم. سريعًا للغاية، لعدم ترك الموضوع مفتوحًا، أرى أننا أجرينا مناقشة بناءة للغاية اليوم. وأتمنى مواصلة هذا النقاش في جلسات أخرى. لا أقصد "في جلسات أخرى". أعني، عبر الإنترنت. ويمكننا تحديد تاريخ لتلقي تعقيباتكم كلها. هل بعد أسبوعين من هذا الاجتماع موعد مناسب؟ الاثنين الموافق 28؟ شكرًا لكم.

الرئيس شنايدر: شكرًا لكم. وأعتقد أننا سنحاول إجراء مكالمة مع المجلس بعد أسبوع أو اثنين من هذا الاجتماع. وسيكون لهذا أثر على كيفية إتمام ذلك. وربما نعقد اجتماعًا مع المجلس بشأن هذا. لأن هذا أمر أساسي، في وجهة نظري. وهو مدرج بطريقة ما في جدول أعمال اجتماعاتنا مع المجلس. وأقترح أن نقضي بعض الوقت على هذه المسائل، لأنها في صميم بعض التحديات التي نواجهها حاليًا وسنواجهها مستقبلًا. شكرا لهذا. وشكرًا لكم جميعًا على الحضور. وبالغ أسفنا لمنظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد لأننا أبقيناكم منتظرين. رجاءً انضموا إلى طاولتنا واملئوا الفراغات الموجودة. وسنبدأ على الفور. شكرًا لكم. حسنًا. شكرًا لكم. وبالنسبة لمن لا يعرفن منكم، اسمي توماس.

[نهاية النص المدون]